المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/11/2013

الصحراء.. جدلية الإنسان والمجال

7071/6

صدر مؤخرا كتاب يحمل عنوان «الصحراء.. جدلية الإنسان والمجال»، وهو عبارة عن تجميع لخلاصات أشغال الملتقى الثالث للفكر في الصحراء المغربية، الذي كان قد نظم بمدينة بوجدور في يناير 2013 بمبادرة من جمعية الشعلة للتربية والثقافة (فرع بوجدور).

ويتوزع الكتاب، الصادر في طبعته الأولى سنة 2013 ضمن منشورات الجمعية، إلى عدة محاور تبرز مختلف أوجه الوحدة الترابية للمغرب ، كما تعالج مختلف أوجه الحياة ومظاهر العيش والإبداع والثقافة بالأقاليم الجنوبية للمغرب.

ففي المحور الأول من الكتاب، تطرق محمد اليازغي الوزير السابق والقيادي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المراحل التي قطعها مسلسل الوحدة الترابية للمملكة والظروف التي أحاطت باسترجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية، مذكرا في هذا الصدد بالخطوات التي أقدم عليها المغرب لوضع حد لهذا النزاع المصطنع الذي عمر طويلا ، منها مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

وفي المحور الثاني ، تطرق محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إلى الجانب المتعلق بحفظ الذاكرة في تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب ، كما عالج باحثون مغاربة شاركوا في الندوة مظاهر الحقوق الثقافية والبيئية وتدبير المجال الترابي بالصحراء المغربية.

وفي شق له علاقة بالجانب الأنتربولوجي ، عالج باحثون مغاربة ، في المحور الثالث ، جوانب تخص مكانة القبيلة بالمناطق الصحراوية والحرف التقليدية الحسانية ، في حين أبرز باحثون آخرون ، في المحور الرابع ، صورة المرأة في مجتمع الصحراء ، وخصائص المثل الشعبي الحساني والأعراف والعادات بهذه المناطق ، وجوانب متعلقة بالجانب الإبداعي.

وأبرز محمد البوزيدي رئيس جمعية الشعلة فرع بوجدور، في تقديمه للكتاب ، أن المناطق الصحراوية المغربية غنية بمواردها البشرية والطبيعية ، مشيرا إلى أن الصحراء تشكل مجالا خصبا للبحث العلمي.

وفاة الباحث الفرنسي الشهير بيير بونت صاحب المعرفة الواسعة بالصحراء المغربية

07.11.2013الرباط (و م ع) | المغربية

أعلن مركز الدراسات الصحراوية، أول أمس الثلاثاء، أن الباحث الفرنسي الشهير بير بونت، المتخصص في المجتمعات الصحراوية وصاحب المعرفة الواسعة بالصحراء المغربية توفي، يوم الاثنين المنصرم، في باريس عن 71 عاما.وقال المركز في بلاغ توصلت به وكالة المغرب العربي للأنباء، إنه وشركاءه المؤسسين (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وجامعة محمد الخامس- الرباط أكدال، والمكتب الشريف للفوسفاط)، الذين فقدوا بوفاته صديقا وشريكا، يتقدمون بأصدق تعازيهم لعائلة الفقيد وأصدقائه العديدين. والراحل، وهو من مواليد 25 غشت 1942 ببلدة أنولين بشمال فرنسا، حاصل على دكتوراه الدولة في الإثنولوجيا والأنثربولوجيا (مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، بارس 1998)، وعضو بمختبر الأنثربولوجيا الاجتماعية بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، ومدير المركز الوطني للبحث العلمي.

وترك الراحل، الذي كان مسؤولا في أواسط الستينيات عن العديد من البعثات الدراسية في كل من النيجر والجزائر وموريتانيا ومالي والمغرب وتونس، العشرات من الكتب والدراسات والمقالات العلمية، منها (إمارة آدرار الموريتانية: الحريم والمنافسة والحماية في مجتمع قبلي صحراوي (2008)، و"جبل الحديد: الشركة الوطنية للصناعة والمعادن، شركة معادن في صحراء موريتانيا في زمن العولمة (2001)، و"آخر الرحل" (2004).

وفي سنة 1991 تولى الإشراف بمعية إيزار على منجد الإثنولوجيا والأنتربولوجيا، الذي صدر في العديد من الطبعات بالفرنسية وترجم إلى الإسبانية والرومانية والعربية والإيطالية.

كما تولى بيير بونت الإشراف على حوالي عشرين كتابا علميا بمساهمة باحثين آخرين من جنسيات مختلفة، منها بالخصوص، كتاب الحكايات والأمثال الموريتانية الذي صدر في ثلاثة مجلدات.

وفي ما يخص المغرب، البلد الذي يعرفه جيدا والمعجب به أيما إعجاب ويتردد على زيارته من حين لآخر، صدرت لبيير بونت عام 2009 بالاشتراك مع محمد اللومي وهنري غيوم ومحمد مهدي دراسة تحت عنوان "التنمية القروية: البيئة والرهانات الترابية، نظرات متقاطعة – الشرق المغربي والجنوب التونسي"، كما أنه مؤلف "دراسة حول التشكيلات القبلية في الصحراء الغربية" الصادر سنة 2007 عن دار النشر لوك بيير.

وتبقى أبرز مؤلفاته على الإطلاق حول المغرب كتابه "الساقية الحمراء، مهد الثقافة في غرب الصحراء"، الذي يعد بحق تحفة تاريخية وأنثروبولوجية تتعلق بهذه المنطقة من المملكة منذ العصر الحجري إلى أن استرجع المغرب أقاليمه الصحراوية (منشورات ليكروازي دي شومان 2012).

وكان الراحل باشر، أخيرا، بتعاون مع وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية سلسة من الدراسات لمواكبة النموذج الجديد للتنمية في الأقاليم الجنوبية للمملكة، وتهم الإشكالية المعقدة للهوية في الوسط الصحراوي، واستمرارية مكانة القبيلة وتمثيليات الدولة والتمثيليات السياسية والثقافة الصحراوية وتوظيف التراث ألخ... والتي ستصدر قريبا عن منشورات "كارتالا".

وكان الراحل زار المغرب عدة مرات وأقام بصحرائه (آسا، كلميم، السمارة، العيون، بوجدور، الداخلة وأوسرد)، نسج خلالها علاقات حميمية مع سكان الصحراء المغربية.

وكان مركز الدراسات الصحراوية كرم الراحل خلال المناظرة الدولية التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يومي 16 و17 دجنبر 2011، بالداخلة، حول موضوع "التاريخ، ذاكرة وتراث الصحراء"، كما استقبل المركز الراحل خلال ندوة نظمها بمقره بالرباط يوم 18 دجنبر 2012 حول موضوع "بعض الفرضيات حول إعمار غرب الصحراء".

http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=174249

المخرجة سناء اليونسي: أريد أن أصحو من كابوس "الربيع العربي"!

حلم العودة

تؤكد المخرجة المغربية "سناء اليونسي" أن أكبر تحدٍّ يواجه صناعة الأفلام الوثائقية هو اختيار الفكرة المحكمة الجديدة المتقنة، هناك صناديق ومشاريع قائمة لدعم الأفلام الوثائقية، وجمهور جديد يتطلع لها، وهذا ما ساهم في تطور هذا القطاع، لكن هذا لا يعفي من ضرورة البحث عن أفكار قوية جديدة، وهنا التحدي.

المخرجة المغربية سناء اليونسي

تحدثنا صاحبة فيلم'' أربعون عامًا من العزلة''، المخرجة المغربية سناء اليونسي عن قضية أسدل عليها الستار منذ زمن، لكنها نجحت في الكشف عنها من خلال فيلمها الوثائقي الذي حضر فيه الجانب الإنساني بقوة. وهو الذي اقتبست عنوانه من رواية ''غاربيل غارسيا ماركيز'' الشهيرة: ''مئة عام من العزلة''. عزلة عاشها أشخاص عانوا من أزمة الهوية، مابين المغرب وفيتنام في رحلة طويلة من أجل حلم لم يتحقق، وهو العودة إلى الوطن.

تتحدث اليونسي عن حالة الربيع العربي، وتأثيره على المخرجين والإعلاميين مؤكدة أن هناك الكثير من الأفلام التي تناولت الثورات العربية في مصر وسوريا، واليمن، وليبيا، لكنها تضيف متسائلة: ''اليوم وقد وصل ''الربيع'' العربي إلى ما وصل إليه، هل أرغب في التوثيق لهذه المرحلة من تاريخنا العربي المعاصر؟ لا أعتقد أني أريد الاقتراب أكثر ، فمجرد مشاهدة نشرات الأخبار يوميًّا يجعل قناعتي تزيد أني أريد أن أصحو من هذا الكابوس''.

عن تحديات صناعة الأفلام الوثائقية في المنطقة العربية، دار حوارنا مع الصحفية السابقة، ومخرجة الأفلام الوثائقية سناء اليونسي.

بداية حدثينا عن قصة فيلم "أربعون عامًا من العزلة"؟

يحكي الفيلم قصتين متوازيتين، تدور أحداثها بين المغرب وفيتنام، سنة 1972 فرق القدر وغباء بعض المسئولين بين عائلات كانت تعيش نفس الظروف، ففي الوقت الذي نجح الجنود المغاربة –الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة– في العودة إلى المغرب على متن طائرة عسكرية أقلتهم هم وزوجاتهم الفيتناميات وأبناءهم إلى المغرب، فشلت ثلاث أرامل وأبناؤهن في إقناع مسئولين مغاربة كانوا يشرفون على ترحيل الجنود أن أبناءهم هم أطفال من زواج موثق في الإدارة الفيتنامية من أزواج مغاربة توفوا قبل أن يسمح المغرب لهم بالعودة إلى وطنهم بعد انتهاء الحرب الصينية.

ما حصل هو أنه بعد أربعين عامًا من هذا الترحيل، عاشت سيدات فيتناميات في المغرب في بعض القرى والبوادي لوحدهن تقريبًا، بعد أن توفي أزواجهن وفضل معظم الأبناء الهجرة إلى أوروبا أو إلى المدن المغربية، فبقيت هؤلاء النسوة معزولات في عالم عصي على الاختراق، يعملن في الحقول ويتقاسمن حياتهن اليومية مع بعضهن، أو مع بعض المقربين منهن من المغاربة. ومن بين هؤلاء الفيتناميات من لم تعد إلى فيتنام أبدًا منذ أربعين عامًا.

في الجانب الآخر كبر أيتام الجنود المغاربة في فيتنام، وكبر معهم حلم العودة إلى المغرب. ''أبناء الغرباء'' –كما يطلق عليهم الفيتناميون–، لم يستطيعوا الحصول على الجنسية المغربية، ولا يتمتعون بمواطنة كاملة في فيتنام، وضع شاذ ومؤلم يعيشه 13 مغربيًا لم يعترف المغرب بمغربيتهم بعد.

بما أن الأحداث تدور ما بين المغرب وفيتنام.. فبأي لغة تم تقديم هذا الفيلم؟

الفيلم تم تصويره بين المغرب وفيتنام، ولا يوجد فيه صوت للراوي، وبالتالي كل الحوارات والأحاديث التي تدور في الفيلم، معظمها باللغة الفيتنامية، وما تبقى فهو باللهجة المغربية كما تنطقها النساء الفيتناميات اللواتي تعلمن اللغة العربية بعد وصولهن إلى المغرب قبل أربعين سنة. قمنا بترجمته إلى اللغة العربية، وعرضته قناة (الجزيرة الوثائقية)، كما قمنا بترجمته إلى اللغة الإنجليزية لاحقًا؛ لتسهيل عملية تقديمه في المهرجانات.

برأيك لما كل هذا التعتيم على هذه القضية التي أسدل الستار عليها منذ سنوات طوال؟

لا أعتقد أن ثمة تعتيمًا متعمدًا للقضية، ما حصل هو أن أرامل الجنود المغاربة وأبناءهم الذين ظلوا هناك في فيتنام، كانوا يواجهون ما هو أهم و أكثر إلحاحًا من قضية الهوية والحصول على الجنسية المغربية، هذه العائلات كانت ولا تزال تعاني فقط للحصول على لقمة العيش في ظل الظروف المادية الصعبة التي يعيشون فيها، بالإضافة إلى أنه وإلى حدود سنة 2006 لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي للمغرب في فيتنام، وبالتالي لم تكن هناك أية إمكانية للتواصل مع المغرب، اللهم بعض الزيارات التي كانت تقوم بها بعض العائلات التي عادت إلى المغرب. كانت تلك العائلات تزور المخيمات التي عاشوا فيها ويلتقون بالعائلات التي لازالت هناك، لكن ذلك لم يكن يخرج عن إطار لقاءات عابرة، لم يكلف أحد نفسه بعدها لنقل صوتهم إلى المغرب ولفت انتباه السلطات المغربية إلى أن هناك مواطنين مغاربة عالقين في هذه البقعة من الأرض منذ عقود، ولا يحلمون سوى بالالتحاق بأرض آبائهم.

المخرجة أثناء تصوير فيلمها في كمبوديا

من المسئول عن إهمال قضية من هذا النوع ؟

هذه القضية تم تحديدًا ثلاثة عشر شخصًا، وتلامس قضية في غاية التعقيد، ومغرب السبعينات والثمانينات، كان مغربًا يعيش على إيقاع أحداث سياسية واقتصادية معقدة، لا أعتقد أن موضوع هذه العائلات كان أولوية حينها، لقد نُسي موضوعهم بمجرد إقلاع الطائرة من هانوي باتجاه مطار القنيطرة العسكري. في المغرب كانت ولازالت مسألة هوية الأقليات مطروحة بشدة، وفي مغرب لم يتصالح بعد مع تاريخه أعتقد أنه لم يكن واردًا أن يهتم المغرب الرسمي بإعادة هؤلاء المغاربة إلى بلدهم وتعويضهم على ما تعرضوا إليه. أعتقد أن اليوم فقط أصبح من الممكن فتح هذا الملف في ظل وجود جمعيات ومنظمات لحقوق الإنسان، وفي ظل وجود سفارة مغربية في فيتنام، والتي أصبح لديها ملف خاص بقضية ''مغاربة فيتنام''، وهنا يجب أن أشير إلى أن الملف أصبح معروفًا لدى بعض الجهات الرسمية، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع الأمر منذ أن قمنا بعرض الفيلم في المغرب. لكني هنا أود أن أشير إلى أن الموضوع يتطلب قرارًا سياسيًا؛ لأن الإجراءات قد تأخذ وقتًا طويلاً، وربما سيكون من الصعب إثبات نسب هؤلاء المغاربة لعدة اعتبارات إدارية و قانونية، لهذا فأنا أناشد ملك المغرب للتدخل شخصيًا وإعطاء أوامره بمنح الجنسية المغربية فورًا للعائلات الثلاث. لقد توفي أحد الأبناء قبل سنة تقريبًا، كانت آخر كلمة قالها وهو على فراش الموت: إنه لازال يعتقد أن المرض الخبيث سيمهله حتى يحقق حلمه بالعودة إلى المغرب، لكنه للأسف لفظ أنفاسه على سريره في مستشفى عمومي في هانوي، ودفن في أرض غريبة وفق طقوس بوذية.

نجاح هذا الفيلم هل شكّل لك تحديًا وحذرًا مما سيأتي لاحقًا من أعمال ؟

شكّل هذا الفيلم حافزًا لي لكي أذهب أبعد في الاشتغال على المواضيع ذات البعد الإنساني. لا أخفي عليك أني سأكون سعيدة جدًا لو استطعت بفضل هذا الفيلم أن أحل هذه القضية، فلقد حاولت قدر المستطاع أن اطرق العديد من الأبواب، وأن أحصل على دعم من بعض الجهات حتى يتم حل هذه المشكلة. لم أكن أحلم بأكثر من هذا. ولا أنكر حقيقة أني لم أكن أتوقع حينها بأني سوف أمضي إلى أبعد من تسجيل معاناة هؤلاء الأشخاص بكاميرتي، وتوثيق هذه الإشكالية التاريخية. بالتأكيد سأحاول فتح جراح أخرى، ورصد قضايا جديدة، وأن أكشف جزءًا من التاريخ قبل أن يطاله النسيان. لا شيء عندي يضاهي متعة النبش في العمق الإنساني، وفتح الأدراج المغلقة التي طالها النسيان.

في هذا الفيلم لامست بالإضافة إلى الجانب الإنساني للقضية.. بعدًا لقضية سياسية تخص دولتين.. ما مدى حساسية فيلم من هذا النوع ؟

بالتأكيد لم يكن من السهل التصوير في بلد مثل فيتنام، كان علي أن أنخرط في سلسلة من الإجراءات القانونية التي لا نهاية لها، مثل الحصول على تأشيرة، الحصول على تراخيص للتصوير ، الحصول على تراخيص للتنقل في المدن الفيتنامية، التعامل مع موظفين حكوميين يتعاملون بحذر وبعدائية مع أي صحفي أجنبي.

نحن نعلم أنه في ظل نظام شيوعي كالنظام الفيتنامي يخضع كل شيء لرقابة الدولة، كيف والأمر يتعلق بصحفية أجنبية تريد لقاء عائلات عاشت في فيتنام وتدعي أنهم ليسوا فيتناميين، كيف والأمر يتعلق بفتح جرح الحرب التي لازال الفيتناميون يحملون وزرها، ويرون في كل أجنبي عدوًا محتملاً حتى تثبت صداقته.

هل تعتقدين أن رواية مثل "ساق البامبو" ممكن أن توحي لك بفيلم وثائقي جديد، خصوصًا وأنها تغوص في عمق معاناة إنسانية وأزمة هوية؟

بالتأكيد، لقد طرحت السؤال أكثر من مرة على نفسي وأنا في بعض بلدان الخليج، كنت كلما رأيت أشخاصًا خليجيين بملامح شرق آسيوية، أشعر بالفضول لمعرفة قصصهم، طبعًا هناك الكثير من الدماء المختلطة، طبعًا هناك المئات أو الآلاف من القصص التي تتشابك مع رواية ''ساق البامبو'' وبكل تأكيد هناك فضول ورغبة قويين من جهتي في التعرف على هذه القصص والحكايا.

رحلاتك الكثيرة حول العالم كيف تساهم في إثراء مخيلتك كمخرجة ؟

السفر هو الشيء الوحيد الذي يسمح لنا أن نعود أطفالاً، وأن نكتشف الأشياء بدهشة المرة الأولى.. متعة السفر عندي لا ترتبط فقط بالسفر حول العالم، بل حتى تلك الأسفار الصغيرة التي لا تتطلب سوى الانتقال بضع كيلومترات إلى مكان ألفت أن أمر به لعشرات السنين، هو أمر يجعلني أعيش التجربة حد الدهشة.. بالطبع كل مكان جديد وكل اكتشاف جديد يجعلني أفكر في ترجمة هذا الشعور إلى فيلم أو نص قد يتحول إلى فيلم. لا أنكر أن هناك بلدانًا تلهمني أكثر من غيرها، ولا أنكر أن ثمة بلدانًا مهما سافرت إليها أكتشفها كل مرة بعين الدهشة، هذا بالتأكيد ما يحدث عند زيارة بلد كاليمن، مصر، لبنان، تركيا أو الولايات المتحدة، على سبيل المثال. فكما توجد كيمياء تحدد علاقتنا بالأشخاص أعتقد أن هناك كيمياء تحدد إحساسنا بالأماكن.

أنا غالبًا ما أدون انطباعاتي خلال السفر ، وحين أعود إليها بعد فترة أشعر أنها كتبت لتنطلق منها مشاريع أفلام وثائقية جديدة، وهو بالضبط ما حصل مؤخرًا حين استقريت في قطر لمدة خمسة أشهر تقريبًا، كنت أرى كل شيء بعين الكاميرا، أرى في أي موقف مشهدًا في فيلم وثائقي، وفي كل مكان مسرحًا للتصوير .. لا أعرف بالتحديد عدد الأفكار التي خطرت ببالي كأفكار لأفلام وثائقية خلال السنة الأخيرة، لكن أكيد أنها كثيرة، وأني قريبًا سأشرع في تصوير إحداها.

لنتحدث عن تمويل الفيلم الوثائقي.. من يدعم مخرجي هذه الأفلام ؟

أعتقد أن تطوير الأفكار وكتابتها أصعب بكثير من إيجاد التمويل. اليوم هناك صناديق كثيرة لدعم الأفلام الوثائقية عربيًّا و دوليًّا، هناك قنوات تلفزيونية كثيرة ترصد ميزانيات مهمة لإنتاج الأفلام الوثائقية، يكفي فقط أن تعرف كيف تقدم الفكرة المناسبة للجهة المعنية. حقيقة أن الأمر تعتريه بعض الصعوبات خصوصًا وأن هناك تطورًا كبيرًا طرأ على المستوى العربي من حيث عدد المخرجين، أو شركات الإنتاج التي بدأت ترى في الفيلم الوثائقي صناعة أصبح لها سوقها وجمهورها. ولدي قناعة أن هذا الأمر يصب في مصلحة المخرجين والمنتجين؛ لأن ذلك سيجعل الاهتمام ببعض المهن المتعلقة بصناعة الفيلم الوثائقي تزيد، ككتابة السيناريو، التصوير والمونتاج. مادام هناك سوق فلا بد أن يكون هناك تخصص.

التمويل مسألة مهمة، كذلك العرض والتسويق هو أمر في غاية الأهمية، لكن ذلك لا يجب أن يلهينا عن أمر آخر مهم ، وهو جودة ما يتم إنتاجه حسب المعايير الدولية، فذلك وحده قادر على فتح الآفاق أمام المخرجين العرب لإيجاد الدعم والتمويل من الجهات والمؤسسات المتخصصة في تمويل ودعم صناعة الأفلام الوثائقية.

مع عدد من شخصيات الفيلم

هل سنرى الربيع العربي موثقًا في أعمالك القادمة ؟

كانت لدي تجربة في مصر ما بعد ثورة 25 يناير. حيث وصلت إلى القاهرة في يونيو 2011، وكان ميدان التحرير لا يزال ينضح بذلك الوهج الثوري الذي جعل منه أول وجهة يقصدها أي زائر لمصر. كانت فكرتي هي أن أقوم بتصوير فيلم وثائقي عن ''قطار الصعيد'' هذه الأسطورة المصرية التي فتحت لي الباب على مصراعيه لرؤية مصر بعين جديدة، فإلى غاية ذلك التاريخ لم أكن قد خرجت في زياراتي السابقة لمصر عن محور القاهرة – الإسكندرية، وإذا بي أجد نفسي خلال تصوير هذا الفيلم في عدد من القرى المصرية التي لا تزال تنفض عنها غبار 30 سنة من حكم مبارك، وكل شيء فيها كان يتكلم بلسان الثورة. عربات القطار التي غطتها رسوم الغرافيتي السياسية، أحاديث المسافرين الجانبية التي تدور حول السياسة ومصير البلاد. كانت أول لقطة في هذا الفيلم تبدأ من مدينة الإسكندرية، وهي جدارية لصورة خالد سعيد في الحي الذي كان يسكن فيه، أمامها شعار ''كن مع الثورة''.

اليوم وقد وصل ''الربيع'' العربي إلى ما وصل إليه، هل أرغب في التوثيق لهذه المرحلة من تاريخنا العربي المعاصر؟ لا أعتقد أني أريد الاقتراب أكثر ، فمجرد مشاهدة نشرات الأخبار يوميًّا يجعل قناعتي تزيد أني أريد أن أصحو من هذا الكابوس.لكن هذا لا يمنع أني شاهدت أفلامًا وثائقية توثق لما حدث في اليمن، سوريا، ليبيا، مصر و تونس، أفلام كثيرة، ومن بينها أفلام ذات مستوى متميز، ولا أعتقد أن بإمكاني أن أضيف شيئًا أهم من الذي تم إنجازه لغاية الآن.

حدثينا عن تعاونك الحالي مع المخرج "حسين الرزاز" في فيلم حول حرب أكتوبر.. لماذا هذا الموضوع تحديدًا؟

فيلم ''حرب أكتوبر'' هو فيلم من إنتاج قناة (الجزيرة الإنجليزية)، صاحب الفكرة ومخرج الفيلم الوثائقي هو حسين الرزاز. هو مخرج مصري يعمل في (الجزيرة الإنجليزية) منذ انطلاقتها، وله ولع كبير بالتاريخ والاشتغال على الأرشيف، وبالتأكيد هو يحمل حرب أكتوبر –كباقي المصريين– في قلبه ووجدانه، خصوصًا وأن والده كان لواء في الجيش المصري. حين تم البدء في تصوير الفيلم، قمت بتصوير بعض المقابلات في المغرب، وعند القيام بالمونتاج، تلقيت عرضًا للعمل كمساعدة للمخرج في إنتاج ثلاث ساعات وثائقية تحكي قصة حرب أكتوبر من البداية للنهاية.

لم أتردد في خوض تجربة جديدة كهذه، فالإمكانيات المادية والبشرية التي توافرت لهذا الفيلم كانت مهمة، والعمل مع مخرج فيلم ''مبارك والعائلة''، ''صراع على النيل''، و''السلام البارد'' –وغيرها من الأفلام التي تفنن مخرجها في استعمال الأرشيف وكتابة الوقائع التاريخية– كان فرصة كبيرة بالنسبة

لي. المشرف على كتابة الفيلم كان صحفيًا مرموقًا في قناة ''البي بي سي'' اسمه ''ستيفان فيلبس'' وأعتقد أنه مكسب كبير لي أن أعمل معه وأستفيد من تجربته الطويلة، ولا أنكر أني تعلمت دروسًا كثيرة خلال العمل على هذا الفيلم حول كيفية استعمال الأرشيف وتوظيفه في فيلم وثائقي، لكن أكثر من ذلك تعلمت درسًا كبيرًا في الوطنية من مخرج الفيلم حسين الرزاز؛ بسبب الظروف السياسية التي كانت تعيشها مصر خلال فترة عملنا، بدءًا من عزل الرئيس مرسي، إلى أحداث رابعة، إلى الاحتفالات بالذكرى الأربعين لحرب أكتوبر في ظل حكم المؤسسة العسكرية للبلاد، كان كل يوم يمر هو بمثابة امتحان لمدى ثبات صاحب الفيلم على رؤيته للأحداث، شيء واحد فقط كان يتحكم فيما كان سيتم عرضه على الشاشة هو المهنية وحب مصر.

http://beta.aawsat.com/aggregator/sources/7-

اليزمي: الـ CNDHفتح الباب حتى لدعاة الانفصال بالصحراء

هسبريس . رشيد البلغيتي (صورة مصطفى بهلول)
الأربعاء 06 نونبر 2013 - 23:00

على هامش استضافته ببرنامج "نصف ساعة" صرح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن اللجان الجهوية لمؤسسته منفتحة على كل الحساسيات بالمغرب و دونما استثناء. للتدليل على كلامه، أخبر اليزمي هسبريس، أن اللجنة الجهوية للمجلس الوطني حقوق الإنسان بالعيون فتحت أبوابها لـ"نشطاء يحملون أفكارا توصف بالانفصالية".

رئيس الـ CNDHقال إن بعض النشطاء الصحراويين، من دعاة الانفصال، قبلوا دعوة المجلس الوطني، للانخراط في العمل الذي تقوم به المؤسسة الوطنية على مستوى الصحراء، بينما بعضهم الآخر رأى أن لا فائدة في مشاركة من هذا القبيل "و المجلس يحترم أراء الجميع و في جميع الأحوال" يضيف رئيس المجلس.

إدريس اليزمي تفاعل مع أسئلة برنامج هسبريس الحواري حول أحداث مدينة آسا و ما رافقها، خاصة إحالة أحد المواطنين على الوكيل العام للمحكمة العسكرية بالرباط من طرف وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية التابعة لمدينة كلميم.

ملف المواطن المحال على القضاء العسكري كان فرصة للحديث، في البرنامج، عن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في مذكرته بخصوص قانون القضاء العسكري و تحديدا الظهير الشريف 1.56.270 إنسجاما مع مواد الظهير المؤسس لمجلس اليزمي و الداعي الى "تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي و تطوير كافة الوسائل و الآليات المناسبة ذلك".

اليزمي الذي جاءت مذكرته في سياق الحوار الوطني حول إصلاح العدالة، و الذي كان ضيف "نصف ساعة" أحد أعضائها، أحصى عددا من التراجعات التي عرفتها سجون المملكة بعد إصدار مجلسه لتقرير وضع فيه اليد على عدد من المشاكل التي تعرفها المؤسسات الحبسية و الذي عمم على ضوئه ملخصا تنفيذيا بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات و السجناء".

يشار أن إدريس اليزمي، قد حل ضيف الحلقة الاولى من برنامج "نصف ساعة" في موسمه الثاني و التي سيتم بثها قريبا على هسبريس.

http://hespress.com/medias/93256.html

محمّد راضي الليلي يُضرب عن الطعام أمام مقرّ الـSNRT

هسبريس – محمد الراجي (صورة مصطفى بهلول)
الأربعاء 06 نونبر 2013 - 15:30

دخل المقدّم السابق لنشرات الأخبار بالعربية على شاشة القناة الأولى، محمد راضي الليلي، صباح اليوم الأربعاء، أمام مقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، في إضراب إنذاريّ عن الطعام، وذلك بعد أن وصلت قضيّة توقيفه عن العمل "إلى الباب المسدود" حسب قوله.

وقال راضي الليلي في تصريح لهسبريس إنّ لجوءه إلى الإضراب الإنذاري عن الطعام، جاء بعد مراسلة عدد من الجهات منها الكتابة الخاصّة للملك، والديوان الملكي ورئيس الحكومة، وكلّ من وزراء الاتصال والداخلية والخارجية، ورئيس وأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس النقابة الوطني للصحافة المغربية، وبعض الأمناء العامين للحزب المغربية.

وأضاف أنّ تزامن إضرابه عن الطعام مع ذكرى المسيرة الخضراء جاء للفْت الانتباه إلى وضعيته، بعد 13 سنة قضاها في العمل المتواصل داخل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، "حيثُ كنت صوتا مزعجا لخصوم الوحدة الترابية، لأجد نفسي اليوم خارج المؤسسة بقرار من مديرة مديرية الأخبار والرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة" يقول الليلي.

وبخصوص وضعيته الإدارية حاليا، قال الليلي "لا أعرف ما هي وضعيتي الإدارية لأنني لم أتوصّل بأي قرار مكتوب يبيّن حتى العقوبة المتخذة في حقي، ولم أتوصّل بقرار الإعفاء من المهامّ الصحافية من أيّ مسؤول في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، وأضاف أنّ إدارة الشركة أوقفت تسديد راتبه الشهريّ منذ شهر شتنبر الماضي.

إلى ذلك، أوضح الليلي أنه وضع دعوى قضائية ضدّ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، أمام القضاء الإداري بالرباط للنظر في قضيته، كما أشار إلى أنّ النقابة الوطنية للصحافة المغربية أبدت استعدادها لتنظيم وقفة احتجاجية تضامنية معه، لم يتحدّد تاريخها بعد.

وعن الأسباب التي دفعت بإدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة إلى توقيفه عن العمل، قال راضي الليلي، "أنا بدوري لا أعرف شيئا عن هذا الموضوع، لأنني لم أتوصّل بأي قرار مكتوب يشرح دواعي توقيفي عن العمل، أو العقوبة المتخذة في حقي"، مضيفا أنّ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة "يسود فيها قانون الغاب والضيعات الخاصّة".

تدر الإشارة إلى أننا حاولنا الاتصال بمديرة مديرية الأخبار بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، فاطمة البارودي، والرئيس المدير العام للشركة، فيصل العرايشي، غير أنّ كلاهما لم يردّ على الهاتف.

http://hespress.com/medias/93232.html

برلمانيان يدعوان إلى عدم الانجرار وراء الاستفزازات في قضية الصحراء ونهج التشاركية

13.11.06

اعتبر البرلمانيان عن حزب العدالة والتنمية أمينة ماء العينين وحمزة الكنتاوي أن ذكرى المسيرة الخضراء الـ 38 تدعونا إلى استلهام الكثير من الدروس والعبر أبرزها درسين: أحدهما شعبي والآخر حقوقي فضلا عن مطالب تنموية أساسية وحاكمة. ماء العينين أبرزت أن الالتفاف الشعبي الكبير الذي لقيته المسيرة الخضراء آنذاك تدعونا اليوم إلى منحها البعد الشعبي اللازم انطلاقا من اشتغال الهيئات الحزبية والمنظمات وهيئات المجتمع المدني وكل الفاعلين، داعية إلى إعطاء القضية الوطنية الأولى للمغرب بعدا آخر من خلال برامج مختلفة ومتعددة، من بينها المقررات الدراسية، لتكرس قاعدة أساسية لدى الوعي الجمعي للشعب المغربي بشكل عام، وهي أهمية المحافظة على الوحدة، وأهمية حماية رمال الصحراء من أي يد غاصبة.

ونبهت البرلمانية في تصريح لـ pjd.maمن خطورة الانجرار وراء الاستفزازات المتعمدة ضد وحدتنا الترابية. ودعت إلى ضرورة الانتباه إلى الجانب الحقوقي في قضية الصحراء المغربية، على اعتبار، تشير المتحدثة، أن خصوم الوحدة الترابية لا يترددون في استفزاز المغرب لدفعه إلى التراجع عن المكتسبات التي راكمها في اتجاه استكمال مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة، وما راكمه المغرب من إشاعة لثقافة حقوق الإنسان.

واعتبرت ماء العينين التي تنتمي إلى الأقاليم الجنوبية أن استمرار نهج منهج الانفتاح عبر آليات وطنية من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وانفتاح الحكومة على المراقبين الدوليين الذين يحلوا بالمغرب لكشف زيف الادعاءات التي يدعيها البعض ضد حقوق الإنسان بالمغرب، (اعتبرت) أن كل ذلك سيزيد من تعزيز اختيارات الدولة الديمقراطية الحديثة، وسيسد الباب أمام الضغط الذي يحاول أن يقوم به البعض من خلال استغلال الورقة الحقوقية ضد المغرب.

الكنتاوي.. الجهوية ستختصر الكثير..

من جانبه اعتبر حمزة الكنتاوي، البرلماني عن حزب العدالة والتنمية بالأقاليم الجنوبية، أن تنزيل الحكم الذاتي أو تفعيل مبادرة الجهوية الموسعة ستختصر الكثير من المراحل وتلبي المطالب والاحتياجات التي ينتظرها سكان أقاليم الصحراء، داعيا في نفس الوقت إلى ضرورة فتح نقاش عمومي وحوار صريح وجاد حول قضية الصحراء لطرح كل المبادرات التي من شأنها أن تسهم في حل القضية وربح الرهان، من خلال إشراك جميع الفاعلين السياسيين والأحزاب والبرلمان والإعلام، وخاصة الساكنة المنتمية لأقاليمنا الصحراوية، معتبرا أن هذا الإشراك من شأنه أن يبلور حلولا حقيقية وواقعية.

وأشار البرلماني عن حزب العدالة والتنمية إلى أن الحوار الذي بدأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإعداده لورقة حول التنمية والجهوية في أقاليمنا الجنوبية هي بداية الطريق الصحيح، مشددا على ضرورة تنزيل التوصيات والاقتراحات التي جاءت بها الورقة والتي كانت نتاج حوار صريح وبناء مع جميع الفاعلين السياسيين والمدنيين والجمعويين بأقاليم الصحراء.

ودعا البرلماني في حديثه إلى pjd.maإلى تحيين وإعادة هيكلة المؤسسات المتعلقة الصحراء بناء على أساس الديمقراطية والشفافية والنزاهة والكفاءة، في إشارة إلى "الكوركاس" (المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية) ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية والإذاعة الجهوية للعيون، وتوسيع صلاحيات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون، وتطبيق توصياتها بخصوص المقاربة الأمنية والحقوقية بالأقاليم.

وشدد البرلماني على ضرورة تدشين جيل جديد من التنمية والأوراش الكبرى بالصحراء كالطرق السيارة والسكك الحديدية وكليات الهندسة والطب والمستشفيات الجامعية، والاستثمار في معدن الفوسفاط والصيد البحري التي تزخر بها بعض الأقاليم الجنوبية، داعيا إلى ضرورة أن تصل نتائج هذه التنمية للساكنة الأصلية من أبناء الصحراء

http://www.pjd.ma/news-pjd/actualite-12233.

المواطن الصحراوي " عمر أباه " يطالب من القضاء المغربي التحقيق في الاعتداء الجسدي الذي تعرض له بالشارع العام

منشور في 06 نوفمبر 2013 قسم المغرب, عين على المغرب

المواطن الصحراوي " عمر أباه " يطالب من القضاء المغربي التحقيق في الاعتداء الجسدي الذي تعرض له بالشارع العام

تعرض المواطن الصحراوي " عمر اباه " في حدود الساعة 10 و 45 دقيقة (10 h45mn)بتاريخ 19 أكتوبر / تشرين أول 2013 لاعتداء بشع بشارع المامون بحي معطى الله بالعيون / الصحراء الغربية مباشرة بعد خروجه من منزل عائلته بنفس الحي ، و الذي تعرض للمداهمة و العبث بمحتوياته مع ما صاحب ذلك من اعتداء ضد أبيه و أمه المسنين من طرف عناصر الشرطة المغربية.

و حسب إفادة الموطن الصحراوي " عمر أباه " أن هذا الاعتداء الذي طاله جاء مباشرة بعد تدخل السلطات المغربية ضد وقفة احتجاجية سلمية نظمها مجموعة من السكان، الذين تمت مداهمة منازلهم بتاريخ 19 أكتوبر / تشرين أول 2013 على إثر مظاهرات سلمية نظمتها الجماهير الصحراوية تزامنا مع زيارة " كريستوفر روس " المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية.

و جاء في شكوى وجهها المواطن الصحراوي " عمر أباه " للوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالمدينة المذكورة بأنه فوجئ " بباشا المدينة و عميد الشرطة " نبيل لعوينة " يقومان بضربه و تعنيفه إلى أن سقط أرضا ، ليقوما بإصدار تعليماتهما لعناصر الشرطة بزي مدني و القوات المساعدة من أجل ضربه ضربا مبرحا بالشارع العام " .

و قد أدى هذا الاعتداء إلى المس من سلامته البدنية و أمانه الشخصي بعد أن تعرض لكسور مزدوجة على مستوى رجله اليسرى و ألام حادة في الرأس و الظهر ظل على إثرها ملقى على الأرض دون أن تستدعي السلطات المغربية سيارة الإسعاف قبل أن ينقل في سيارة خاصة بمساعدة مجموعة من أصدقائه إلى مستشفى الحسن بن المهدي بالعيون / الصحراء الغربية.

و داخل قسم المستعجلات تلقى فحوصات طبية أولية و خضع لكشف طبي تأكد الطبيب من خلاله على إصابته بكسور خطيرة على مستوى رجله اليسرى استدعت عودته مجددا إلى المستشفى للخضوع لعملية جراحية بعد 03 أيام من الاعتداء عليه.

و نتيجة ذلك سلمت إليه شهادة طبية بتاريخ 25 أكتوبر / تشرين أول 2013 من الطبيب المختص " العالمي محمد " تؤكد إصابته بكسور خطيرة و تحدد مدة العجز في 45 يوما.

و التمس الضحية الصحراوي " عمر أباه " من الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالعيون / الصحراء الغربية:

. التحقيق في الاعتداء الجسدي الذي طاله و تسبب له في إعاقة مرحلية يجهل مضاعفتها على مستوى وضعه الصحي مستقبلا.

. التشبث بالمتابعة القضائية لباشا المدينة و عميد الشرطة " نبيل لعوينة " و كل عناصر الشرطة الذين تسببوا له في هذه الجروح و الاهانة بالشارع العام.

. استدعاء الشهود و العمل على تعويضه ماديا و معنويا مع جبر ضرره الفردي و الجماعي لما لحقه جراء هذا الاعتداء .

و تبقى الإشارة إلى نفس النسخة من الشكوى وجهت إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي و للجمعية المغربية لحقوق الإنسان مرفقة بنسخة من الشهادة الطبية و صور تثبت أثار الاعتداء الجسدي مع نسخة من شكوى عائلته تخص المداهمة و العبث بالممتلكات التي طالت منزل عائلته بحي معطى الله بالعيون / الصحراء الغربية.

http://www.anhri.net/?p=85123

انطلاق فعاليات الدورة العاشرة لمهرجان "السينما والهجرة" بأكادير

و.م.ع
06.11.2013

أكادير/06 نونبر 2013/ومع/ انطلقت مساء أمس الثلاثاء بأكادير فعاليات الدورة العاشرة لمهرجان "السنما والهجرة" بحضور ثلة من المخرجين والممثلين والمنتجين والفنانين المغاربة والأجانب.

وتميز حفل افتتاح هذه التظاهرة الفنية، التي تنظمها جمعية المبادرة الثقافية بدعم من العديد من الشركاء من 5 إلى 9 نونبر الجاري، بعرض لشريط "حراكة بلوز" للمخرج الجزائري موسى حداد. كما تميز حفل رفع الستار بعرض شريط قصير بعنوان "لحظة ذكرى واعتراف" وفاءا لذكرى أربعة فنانين مغاربة رحلوا إلى دار البقاء خلال السنة الجارية، هم عبد القادر لطفي و محمد مجد و محمد بنبراهيم و حميدو بنمسعود، بالإضافة إلى تكريم الفنان بوجمعة راسورانس ابن ورزازات الذي سطع نجمه في إنجاز الديكور لعدد من الإنتاجات السينمائية العالمية.

وأكد رئيس جمعية المبادرة الثقافية السيد إدريس مبارك في كلمة بالمناسبة أن هذا المهرجان غدا على مر دوراته العشر يمثل فرصة لكل محترفي الفن السابع للتلاقي وتبادل الخبرات، مبرزا في ذات الوقت أهمية تيمة هذا الملتقى لكون موضوع الهجرة أصبح قضية تستأثر باهتمام جميع الفاعلين سواء الرسميين منهم أو غير الرسميين.

ومن جهته، اعتبر الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة السيد أنيس بيرو أن تنظيم النسخة العاشرة لهذه التظاهرة يؤكد أن مهرجان أكادير وصل إلى درجة النضج و ربما حان الوقت ليحلق إلى آفاق أرحب وأوسع باعتباره تظاهرة أصبحت تمتلك توقيعها الخاص في المشهد السينمائي الوطني بل وحتى الدولي.

كما جرى تقديم أعضاء لجنة تحكيم مسابقات المهرجان والتي يترأسها إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، إلى جانب المخرج والممثل الجزائري محمد الزموري، والمتخصص في علم الاجتماع ومسؤول قسم الثقافة بمجلس الجالية المغربية بالخارج يونس أجراي، والمخرج الفرنسي ألغيني مامادو كيتا، والكاتبة والمخرجة الكندية من أصول مغربية كاتي وزانا، وكمال مماد الممثل الفرنسي الأمريكي ذو الأصول المغربية والمقيم بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتتنافس على جائزة "أركانة" ثمانية أشرطة طويلة من مختلف البلدان والحساسيات الفنية منها فيلم "حراكة بلوز" للكاتب والمخرج الجزائري موسى حداد و "يما" للممثل والمخرج المغربي رشيد الوالي و "مذكرات ساحة الاستراحة" للمخرج والسيناريست الفرنسي من أصول مغربية إبراهيم فريتح و "الأسود يليق بك" للمخرج والسيناريست الفرنسي جاك براك.

كما يشارك في المسابقة الرسمية لهذا الملتقى شريط "خنشة ديال الطحين" للمخرجة البلجيكية من أصول مغربية خديجة لوكلير و فيلم "التفكك" للمخرج الفرنسي المزداد بمدينة وجدة فيليب فوكون و "البابواس لاتنمو في فصل الشتاء" للمخرج الفرنسي من أصول سينغالية هنري هنريول و "القارب" للمخرج والمنتج والسيناريست السينغالي موسى توري.

وتتميز هذه الدورة بعرض 11 شريطا مغربيا في فقرة الأفلام القصيرة هي "نار الغربة" لعبدالرزاق سميح و "الهدف" لمنير عبار و "القدس أبنادم" لمصطفى الشعبي و "جنة" لأسماء المدير و "ألوان الصمت" لنفس المخرجة و "الدنيا أتنقرب" لطارق إدريسي" و "الطفل القمامة" لحكيم بيضاوي و "إخوان" لعادل العربي وبلال فلاح و "اتفاق زواج" لنور الدين الغماري و "مسحور" لهشام عين الحياة و "يسقط الثلج بمراكش" لنفس المخرج.

أما فقرة الأفلام الوثائقية فتتضمن ستة أشرطة هي على التوالي "سبتة السجن الرحيم" للمخرجين الفرنسيين جوناتان ميليت و ولوت ريشي و"الشهداء الخمسة" للمخرج المغربي المقيم ببلجيكا حسن الرحالي والمخرجة البلجيكية كيت فان هويغن و "عائد إلى رام الله" للمغربي بنيونس بحكاني و "كنت في السجن وزرتموني" للفرنسية جاكلين غوزلان و الطفولة المغتصبة" للمغربي مصطفى الأبيض.

وبالإضافة إلى فقرة خاصة بسينما الطفل المرتبطة بالهجرة "ميكراموم"، يراهن المنظمون على عقد سلسلة من الندوات الفكرية بمشاركة أسماء أكاديمية وازنة لتدارس عدد من القضايا المرتبطة بمواضيع "الهجرة الإسبانية إلى المغرب والهجرة المغربية إلى إسبانيا" و "الهجرة والإعاقة أو الإعاقة المزدوجة" و"وسائل الإعلام والهجرات والاختلاف"، فضلا عن شهادات لاعبي كرة القدم والباحثين والإعلاميين حول كرة القدم والهجرة.

وفي مجال الأنشطة الموازية، ينظم المهرجان قافلة سينمائية ستجوب عددا من الجماعات القروية المحيطة بمدينة أكادير ومناقشة لأفلام المسابقة الرسمية بالإضافة إلى سلسلة من اللقاءات مع طلبة جامعة ابن زهر وورشات حول الكتابة الفيلمية ودور مساعد المخرج في الإعداد للتصوير وتوظيف المؤثرات الفنية الرقمية ودورة لأفلام الطفل بشراكة مع المعهد الفرنسي بأكادير وصبيحة تحسيسية للأطفال ضد الاستغلال الجنسي. ج/فب.

http://www.menara.ma/ar/2013/11/06/868856-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1.html

الخلفي ينتقد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان بالصحراء

هبة بريسنشر في هبة بريس يوم 04 - 10 - 2013

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، اليوم الخميس بالرباط، إن التقرير الذي وجهته وزارة الخارجية الأمريكية للجنة فرعية بمجلس الشيوخ، والمتعلق بقضية الصحراء، يحمل "مضمونا منحازا واختزاليا وغير متوازن".

وأضاف الخلفي في لقاء مع الصحافة عقب اجتماع مجلس الحكومة، أن هذا التقرير "تضمن أحكاما عامة غير موثقة بأدلة محددة وواضحة من قبيل الحديث عن إغلاق مواقع إلكترونية، وإجراء محاكمات غير علنية، والقيام باعتقالات بسبب الرأي".

وأوضح أن هذا التقرير "لا يأخذ بعين الاعتبار تطور المواقف الدولية وموقف مجلس الأمن والإدارةالأمريكية نفسها بخصوص قضية الصحراء، والجهود التي بذلها المغرب لحل النزاع المفتعل، وأهمها مبادرة الحكم الذاتي في إطار وحدة وسيادة المملكة"، مبرزا التقدير الذي لقيته هذه المبادرة التي اعتبرت جدية وواقعية وذات مصداقية وشكلت أرضية لحل سياسي لهذا النزاع المزمن والمفتعل.

وأشار إلى اجتماع آلية الحوار المغربية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان الذي انعقد أمس الأربعاء بمبادرة مغربية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والذي خصص لمناقشة هذا التقرير بشكل حصري، مبرزا أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتعبير المغرب عن "انزعاجه واندهاشه" من مضمون هذا التقرير.

وشكل هذا اللقاء، حسب الوزير، أيضا مناسبة للتأكيد على أن التقرير المذكور "يغيب ولا يذكر مجموع الجهود التي بذلها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، خاصة وأنه من الناحية المنهجية، لا يجيب عن سؤال اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ المتعلق بالخطوات التي بذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان،مبرزا أن المغرب، خلافا لما جاء في التقرير، بذل جهودا عديدة كانت موضع تقدير وتنويه مجلس الأمن الذي أشاد بعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في إطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.maghress.com/hibapress/110317

الملك يتهم الجزائر بشراء مواقف حقوقية دوليا لصالح البوليساريو ويعاتب دولا شريكة استراتيجيا بفهم خاطئ لحقوق الإنسان في الصحراء

ألف بوست–تحليل – 6 نوفمبر، 2013

وجه العاهل المغربي الملك محمد السادس ليلة اليوم الأربعاء خطابا الى الشعب المغربي حول نزاع الصحراء بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء. وحمل الخطاب نقدا لاذعا للمنظمات الحقوقية الدولية وعتاب لشركاء استراتيجيين لعدم تفهمهم الأوضاع الحقوقية في الصحراء، كما وجه اتهاما صريحا للجزائر بتوظيف الأموال ضد الوحدة الترابية المغربية وشراء المواقف الحقوقية دوليا لصالح البوليساريو.

وانتظر الرأي العام المغربي والدولي الخطاب باهتمام بسبب السياق الذي يأتي فيه والمتميز بالأزمة الدبلوماسية مع الجزائر وحساسية ملف الصحراء دوليا وخاصة في الأمم المتحدة منذ أبريل الماضي.

وبدت لاحئة الانتقادات التي اعتمدها الخطاب الملكي طويلة بشأن حقوق الإنسان الى مستوى التساؤل عن غياب الثقة بين المغرب وشركائه الاستراتجيين بشأن حقوق الإنسان في الصحراء.

وركز في البدء على بعض الصحراويين قائلا بعد الإشادة بالإصلاحات في البلاد ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان: ''غير أن بعض الجهات والأشخاص، يستغلون فضاء الحرية والانفتاح الذي ينعم به المغرب لأغراض باطلة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية''. وهي إشارة واضحة الى تظاهرات الصحراويين المؤيدين لتقرير المصير في مدن مثل العيون واسمارة.

وتمتد الانتقادات الى الجمعيات الحقوقية الدولية التي يعاتبها لثقتها في روايات أشخاص يقولون أنهم يتعرضون للتعذيب بدل الثقة في الدولة المغربية وقضاءها.

وهذا العتاب والنقد يمتد الى بعض الدول وخاصة التي تجمعها علاقات استراتيجية بالمغرب. والفقرة الواردة في الخطاب حول غياب الثقة حول الملف الحقوقي يشرحه المكل بالفقرة التالية ''إن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم، من لهم توجهات معادية لبلادنا، أو متأثرون بأطروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحيانا، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة، التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم''. وهذه الفقرة تعتبر اتهاما صريحا موجها الى بعض الدول الكبرى التي تعتمد تقارير صادرة عن موظفين في سفاراتها المعتمدة في المغرب. وهنا يبدو أن الملك يتوجه بالنقد أساسا الى الولايات المتحدة وبريطانيا لأنها من الدول الرئيسية التي ترسل موظفين الى الصحراء لإنجاز تقارير.

وفي محاولة لتفسير هذه التطورات ومنها الحقوقية، يتهم الملك بصورة شبه مباشرة دولة الجزائر بتوظيف أموال لشراء المواقف المنددة بالمغرب والمؤيدة بجبهة البوليساريو. ولم يرد اسم الجزائر في الخطاب ولكن كل المؤشرات تشير إليها من خلال هذه الفقرة ''غير أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع، بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلادنا، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي''.

وإذا كان الملك في خطاب افتتاح البرلمان يوم 11 أكتوبر الماضي قد ركز على حساسية ملف الصحراء في الوقت الراهن والحديث عن صعوبات، ففي خطاب ذكرى 38 للمسيرة نهج دبلوماسية أقرب الى الهجومية لمواجهة الانتقادات التي توجه الى المغرب من خلال توجيه الاتهامات للأطراف التي يعتبرها مسؤولة عن تردي صورة المغرب حقوقيا على المستوى الدولي بسبب ملف الصحراء والأطراف التي لا تتفهم ما يعتبره تطورات الإصلاح السياسي في البلاد.

ونظرا لحساسية الاتهامات التي وجهها الى الجزائر، فمن شأن الخطاب أن يزيد من توتر العلاقات الثنائية مع الجزائر.

وجدد الملك تأكيده على مقترح الحكم الذاتي كحل لنزاع الصحراء، وكشف أن المغرب لن يرهن نفسه بالأمم المتحدة في هذا النزاع بل سيمضي في مشروعه التنموي في الصحراء.

http://alifpost.com/%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9

Quatrième session ordinaire des CRDH dans les provinces du Sud

Objectif : Coordination entre les commissions de Laâyoune-Smara et de Dakhla-Aousserd

15-3042

DNCR à Laâyoune Laâbid Mohamed
mlaabid@aujourdhui.ma

La ville de Dakhla a abrité récemment la quatrième session ordinaire des Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara et de Dakhla-Aousserd.

L'objectif de cette session conjointe était de renforcer la coordination et d'unifier les visions entre les deux Commissions, eu égard notamment aux spécificités sociales communes aux provinces du Sud et à la convergence des enjeux et des plans d'action des deux Commissions.

Outre les interventions du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, et des présidents des deux Commissions régionales concernées, le programme de cette quatrième session a été marqué par la présentation du bilan des réalisations des deux commissions en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme dans les régions de Laâyoune-Smara et de Dakhla-Aousserd.

Dans son intervention, M. El Yazami a souligné le rôle important joué par ces Commissions au niveau de leurs régions respectives grâce au travail continu basé sur le professionnalisme et qui pose les jalons d'une nouvelle approche des droits de l'Homme. Et d'ajouter que plus de 19 sessions de formation touchant les différents aspects de la protection et la promotion des droits de l'Homme ont été organisées à Laâyoune, en plus du travail effectué au niveau de l'accueil des délégations étrangères dans la ville, qui ont atteint plus de 60 lors des deux dernières années.

> M. El Yazami a souligné le rôle important joué par ces Commissions au niveau de leurs régions respectives grâce au travail continu basé sur le professionnalisme...

Cette session a également été marquée par l'examen des plans d'action des deux Commissions au titre de 2014 et l'organisation d'un atelier de formation au profit de leurs membres en matière de suivi et de monitoring sous l'encadrement des experts dans le domaine de la protection des droits de l'Homme.

Il est à rappeler que les Commissions régionales des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara et Dakhla-Aousserd, officiellement installées en mois de décembre 2011, assurent conformément à l'article 28 du dahir portant création du Conseil, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme. Elles assurent également, en vertu du même dahir, la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de ces deux régions.

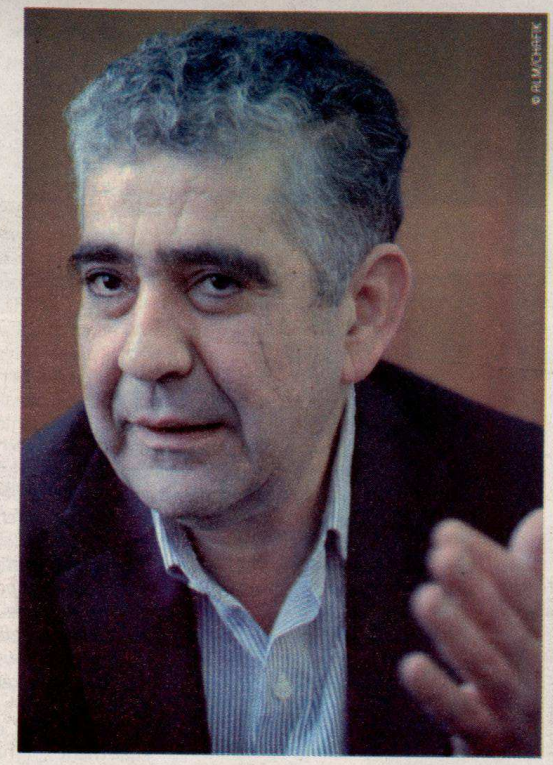

Driss El Yazami
Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

CHRONIQUE D'UN RACISME ORDINAIRE

Le traitement de la question de la migration au Maroc, liée aux subsahariens, a déjà pris un dangereux virage. Les cas de violences arbitraires, d'abus sur cette minorité « lâchée » par tous, interpellent aujourd'hui sur la « fiabilité » des textes qui défendraient leurs droits, mais surtout sur un racisme devenu communément banal.

PAR ZAKYA DAOUD 36/58-63

Olivier et sa sœur Sandra sont des Camerounais venus étudier au Maroc, il y a respectivement 7 et 6 ans. Sandra ayant fait des études d'infirmière, sans trouver du travail dans cette branche, est employée dans un bureau. Olivier, après des études et un travail dans l'informatique, est auto-entrepreneur. On pourrait les croire installés, insérés. Ils ne le sont pas ! Ils ont eu des papiers, ils n'en ont plus, en grande partie à cause des lenteurs de leur ambassade. Ils se méfient de tout le monde et vivent resserrés sur eux-mêmes. *« J'ai mon petit territoire, je préfère ne pas en sortir »*, dit Olivier, qui ne veut même pas aller discuter dans un café. « *Je reconnais*, dit-il, *que certains des nôtres exagèrent, notamment ceux qui mendient ou bien pratiquent le commerce ambulant, prenant ainsi la place des Marocains, mais cela n'excuse pas des abus choquants* ».

Car, ils vivent dans la crainte. Quant à leurs contacts avec les Marocains, « *on préfère les éviter* », répond la sœur, ajoutant que rares sont ceux qui sont ouverts et tolérants. « *Même les enfants* », soupire Sandra, « *ils nous appellent « Azzi » (Nègre, ndlr), ce sont leurs parents qui le leur disent, ils sont élevés comme ça, chez eux et à l'école* ». « *J'ai travaillé six ans auprès d'une personne*, renchérit Olivier, *qui un matin, pour un différend de travail, m'a traité de singe. Et pourtant, ils profitent bien de nous...* », ajoute Sandra, parlant de cas nombreux d'exploitation, voire de travail forcé et de traitements dégradants. Olivier ajoute : « *Je n'ai jamais été augmenté, ni n'ai jamais eu de primes, je gagnais 4 000 DH par mois pour travailler de 8 h 30 à 23 heures. On est alors dans un cercle vicieux. Si on ne se plie pas en quatre et si on ne joue pas l'idiot, on est rejeté* ».

Le pire, expliquent-ils, est de se loger. Ils ont dû changer des quantités de fois d'appartement, d'où on les évacue sous de faux prétextes. On les harcèle, malgré des loyers exorbitants, on leur interdit les visites, on les vole à la moindre occasion, jeunes, voisins, bailleurs, et il y a même, souligne Sandra, et de plus en plus depuis 2012, des pancartes «*Interdit de louer aux noirs* ». Et d'insister sur les difficultés des contrats de travail, de prise en charge de santé malgré les cotisations à jour, des inscriptions à l'ANAPEC, des cartes de séjour, les innombrables papiers et dossiers à remplir, que l'on égare à plaisir ou que l'on détruit sous leurs yeux, les notaires marrons, les problèmes pour sortir du territoire : leurs neveux, venus du Cameroun, avec des passeports canadiens, n'ont pas pu débarquer à Casablanca. La famille a passé une nuit à l'aéroport, dormant à même le sol, avant de quitter le Maroc.

LA SITUATION S'EST AGGRAVÉE DEPUIS 2012 SURTOUT, ET LE RACISME EST DEVENU INSTITUTIONNEL.

Les subsahariens que l'on rencontre dans les rues, en cohortes, rarement seuls, sont unanimes : la situation s'est aggravée depuis 2012 surtout. Et le racisme est devenu institutionnel, le fait des autorités, à tous les stades, et s'ajoute au racisme ordinaire, pour ceux qui ont des papiers comme ceux qui n'en ont pas, les étudiants comme les

commerçants, les travailleurs comme les chômeurs. « *Je connais,* dit Sandra, *une amie à laquelle on a craché au visage dans un taxi et une autre qu'on a aspergée de déodorant dans la rue. J'en ai assez de supporter la dureté de la société marocaine* ».

Quelques milliers

Combien sont-ils ? Les associations qui défendent leurs droits ne les évaluent pourtant pas à plus de 20 000 de passage, un passage qui peut être long, et 20 000 désormais installés à demeure. Ce qui est peu, si l'on considère aussi que, toujours selon les associations, 8 485 d'entre eux ont été refoulés ou renvoyés durant les sept premiers mois de 2012. Mais, ils reviennent, dit-on... En effet, ils sont durs et pugnaces, comme tous les émigrés. C'est une question de survie. Car, devenus visibles, ils ont désormais leurs quartiers à Casablanca, à Rabat, dans d'autres villes. Dans le nord, ils se réfugient toujours dans la forêt et en sortent pour mendier. Ils sont aussi internés dans des camps de rétention qui ne disent pas leur nom. Bien que s'efforçant à l'invisibilité, ils sont de plus en plus nombreux. Ils auraient quadruplé ces dernières années.

Cette similitude, qui n'a rien de surprenant, est à l'origine de la tempête médiatique et gouvernementale qu'ils ont soulevée à la mi-septembre 2013. Le Maroc a été un des rares Etats- en fait le second - à ratifier la Convention du 21 juin 1993 sur la protection des droits des travailleurs migrants et de leur famille, pour protéger à l'époque ses propres ressortissants émigrés. C'est au titre de cette convention qui n'a été publiée au Journal officiel qu'en février 2012, qu'il se devait de présenter un rapport à un comité de l'ONU à Genève chargé de ce problème. Mais, entre-temps, le Maroc est devenu un pays d'immigration : outre

RÉCIDIVE. Entre juin et août 2013, quatre crimes ont été commis contre des subsahariens au Maroc.

des ressortissants européens, notamment français et espagnols, arrivés ces derniers temps en grand nombre, algériens, la deuxième communauté après les Français, sans oublier des ressortissants arabes, syriens notamment depuis la guerre civile, et autres émigrés asiatiques, philippins et chinois, le Maroc est devenu une terre de transit puis d'accueil pour de nombreux subsahariens bloqués dans leur périple vers l'Europe.

Cela a commencé aux alentours des années 2000 quand la forteresse Europe s'est davantage barricadée par des lois et par des contrôles accrus à ses frontières, notamment autour des présides espagnols du nord et dans le détroit de Gibraltar où beaucoup se sont noyés. Les premiers subsahariens bloqués ont été plus ou moins bien acceptés, dans les grandes villes tout au moins, sauf dans le nord, autour des présides et de la frontière algérienne où ils campaient et vivaient dans des conditions inhumaines. Au fur et à mesure des années, leur nombre a grossi, malgré les expulsions, et notamment l'abandon de kyrielles d'entre eux dans le désert entre le Maroc et la Mauritanie, qui a, en 2005, terni l'image internationale du Maroc à laquelle il tient tant.

Cas scandaleux

Depuis 2011, la situation s'est à nouveau tendue. En 2012 on signale de véritables traques au faciès, des contrôles abusifs, des arrestations, des détentions arbitraires et des reconduites brutales à la frontière, dans plusieurs villes du Maroc, F'nideq, près de Ceuta, Tanger, Rabat, Fès, Casablanca, Oujda et Nador, accompagnées de violences physiques et morales, exercées par la police et les forces auxiliaires : les rapports alternatifs font état de rafles exercées par des militaires en avril 2012 à

© AFP

OUJDA. Opération de transfert vers Bamako d'un groupe de 120 Maliens, le 14 octobre 2005.

Oujda, avec l'arrestation de 60 personnes, femmes, hommes et enfants, la destruction des tentes, des rackets et pillages et la confiscation de biens et de passeports. Autres arrestations, à Oujda, puis à Fès de femmes enceintes et malades, gardées des heures durant dans les locaux de la police, sans soins et sans nourriture. Le 6 juin 2012, des arrestations massives sont opérées dans différents quartiers de Rabat et Casablanca en pleine rue ou dans les bus. Des personnes en situation régulière, des mineurs, des demandeurs d'asile et des réfugiés sont interpellés. Les arrestations sont particulièrement violentes à Casablanca, dans les quartiers d'Oulfa Firdaous, Sidi Maarouf, et dans la Médina.

«QUAND NOUS SOMMES ARRIVÉS DANS LE DÉSERT, IL Y AVAIT ENCORE DU SOLEIL, ILS NOUS ONT DÉPOSÉS, JETÉS DU HAUT...».

31 000 subsahariens auraient ainsi été arrêtés en 2012, selon les associations qui ont noté une forte recrudescence des refoulements, particulièrement dans l'Oriental et à partir des principales grandes villes du Maroc (Rabat, Tanger et Casablanca principalement). De nouvelles villes comme Fès et Marrakech, originellement connues pour être plus tranquilles, ont été aussi ciblées par des rafles et arrestations de migrants.Ce regain de violence aux frontières du nord est attesté par le Rapporteur spécial de l'ONU sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains et dégradants qui a effectué une mission au Maroc du 15 au 22 septembre 2012. Il a reçu des informations faisant état de passages à tabac et de violences sexuelles, a recueilli des témoignages de migrants frappés avec des bâtons, des pierres, agressés sexuellement ou menacés et soumis à toutes sortes de mauvais traitements (ligotés avec des cordes, brûlés avec des briquets, couverts d'urine). Les victimes, abandonnées dans des ravins ou des forêts, n'étaient pas secourues et les Marocains qui leur manifestaient de la solidarité étaient eux-mêmes attaqués.

Une émigration refusée

Ces cas scandaleux qui font que le Maroc est à nouveau pointé du doigt, se sont poursuivis en 2013. Et il y a eu morts d'hommes : un émigré muni d'une carte de séjour, violemment jeté d'une fourgonnette à Tanger (le cas est porté en justice), un jeune sénégalais poignardé à Fès par un militaire, qui a été arrêté, fin juillet, un enseignant congolais jeté d'un bus par des policiers à Tanger, décédé cinq jours après à l'hôpital ; début août, à Tanger, Tina Melon, adolescente ivoirienne de 16 ans, dit avoir été violée par quatre membres des forces auxiliaires ; une dizaine de jours plus tard, Ismaïla Faye, Sénégalais de 30 ans, assassiné à Rabat de plusieurs coups de couteau, après une altercation à cause d›une place de bus.... Entre juin et août 2013, quatre crimes ont été commis contre des subsahariens, perpétrés tant par des policiers que par des citoyens ordinaires, chez qui le racisme devient incandescent à la mesure de la tension économique et sociale. Les arrestations au faciès se sont poursuivies. Le 5 juillet 2013, une cinquantaine de migrants sont arrêtés à Rabat au quartier Takadoum et dans la Medina, sans compter les multiples destructions de passeports et de documents, les multiples entraves aux papiers, aux mariages, les actes de violence, tabassages, déportations, agressions, et les entraves à la loi (absence de recours notamment).

Les associations de soutien aux migrants évoquent aussi les insultes, humiliations, refus de location, pancartes apposées dans certains quartiers de Casablanca pour interdire l'accès aux migrants africains, intolérances, vols, rapines, exploitation et traite des êtres humains dans l'exploitation, le travail moins rémunéré, voire une sorte d'esclavage pour des domestiques privés de leurs passeports,les personnes malades et vulnérables maltraitées, les violations de domicile, les abus de justice... En somme, le déroulé d'un racisme ordinaire et ce que l'on lit journellement partout concernant une émigration refusée et vilipendée et dont parfois les cas dépassent le racisme ordinaire pour atteindre à l'intégrité de l'être humain.

Les migrants africains, pugnaces et déterminés, organisés en multiples associations pour se défendre,dénonçaient le 11 septembre au club des avocats de Rabat ces cas scandaleux qui ont motivé une manifestation le 14 septembre à Rabat devant le parlement, et les preuves d'un racisme institutionnalisé. Par exemple, ce cas de refus de sortie du territoire, paradoxal : « *Je suis entré au Maroc le 9 février 2011 par l'aéroport Mohammed V de Casablanca en provenance de la Côte d'Ivoire...avec mon passeport, car il n'y a pas de visa entre la Côte d'Ivoire et le Maroc. Après quatre mois passés au Maroc à la recherche d'un emploi, j'ai décidé de retourner chez moi... J'ai donc acheté un billet, mais à l'aéroport, l'agent des douanes m'a fait savoir que je ne pouvais pas sortir du Maroc, car j'étais en situation irrégulière... Les services de police m'ont conduit dans un commissariat de Casablanca. J'ai par la suite été conduit avec d'autres migrants subsahariens dans le désert entre le Maroc et l'Algérie où nous avons été abandonnés* ». « *Quand on partait pour le désert,* dit un autre,*c'étaient sur de gros camions... Quand nous sommes arrivés dans le désert, c'était vers 16 h par là, il y avait encore du soleil, ils nous ont déposés, jetés du haut... Ils font une petite manœuvre, juste pour nous embrouiller... et les camions repartent. Dans le désert, on n'arrive pas à se situer, mais il faut marcher. Il fallait suivre les traces et c'est comme ça que nous avons pu nous regrouper... C'est quand nous nous sommes regroupés qu'on a vu que des bébés étaient morts (...). Il fallait vraiment avoir un moral en béton pour pouvoir continuer. On a continué, continué. Nous sommes arrivés dans un village. (...) Les gens du village nous ont apporté un peu de pain* ».

Rapports officiels ou alternatifs

D'où en septembre 2013, en vue de la réunion du comité de Genève, pas moins de quatre rapports sur la question, celui présenté au nom du gouvernement qui aplani les problèmes, s'indigne des « *allégations fallacieuses qui portent atteinte à la réputation du Maroc* » et s'horrifie que l'on puisse parler de racisme, celui du CNDH qui confirme la gravité de la situation, mais s'évertue à proposer nombre de dispositions surtout juridiques pour l'améliorer, et deux rapports alternatifs très critiques, un de l'AMDH et un autre d'une série d'associations, pilotées par la Gadem (Groupe anti raciste d'accompagnement de défense des étrangers et migrants). Un communiqué du cabinet royal admet que la lutte contre l'immigration illégale « *connaît parfois certains excès* », dont les cas seraient « *isolés* », mais le Roi donne ses instructions « *pour un traitement humain conforme à la loi* », pour le respect des migrants et des engagements internationaux du pays, parlant même de régularisation et de la tradition d'accueil du royaume, bien que, et cela est précisé dans le communiqué du palais royal, « *le Maroc ne saurait accueillir tous les migrants qui souhaitent s'y installer* ». Il reste que les paroles royales sont plus proches du rapport du CNDH que de celui du gouvernement...

« *Le contrôle accru des frontières s'est accompagné de campagnes régulières de contrôles d'identité et d'interpellations dans les divers centres urbains ou dans les forêts avoisinant les enclaves de Sebta et Melilla, suivies d'opérations de refoulement vers la frontière algérienne ou mauritanienne. Ces campagnes ont donné lieu à de nombreuses violations des droits des migrants en situation irrégulière (interpellation de réfugiés, violences et mauvais traitements, refoulements sans saisine de la justice...), qui s'ajoutent aux violences de délinquants et de trafiquants des êtres humains et aux violations subies par les migrants* », reconnaît le CNDH

Partout, dans le monde, les migrations sont soumises à ces problèmes et à ce déchaînement de méchancetés et de cruautés, tristement humaines. Cependant, comme partout, certains parviennent à se glisser entre les mailles du filet et à construire cette société ethniquement plurielle qui est la marque de la mondialisation. Encore faut-il pour autant qu'un phénomène désormais universel, celui de la migration, ne soit pas criminalisé et que les pays d'accueil comme le Maroc qui ont subi, dans la chair de leurs ressortissants, et pendant des décennies, le racisme, ne le retournent pas, en se déconsidérant, contre d'autres personnes devenues plus vulnérables.

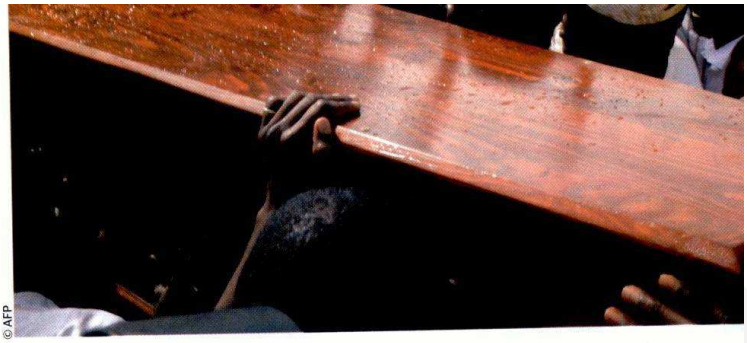

© AFP

DÉCÈS. Funérailles de Ismaila Faye, un Sénégalais de 31 ans, décédé des suites d'une attaque à l'arme blanche.

LE CADRE JURIDIQUE

LEUR SORT EST RÉGI par la l*oi relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulière,* dite loi n° 02-03. Initiée dans un contexte de pressions de l'Union européenne contre les migrations irrégulières et dans le climat de suspicion générale consécutif aux attentats du 16 mai 2003, cette loi a été adoptée sans concertation ni débat, en même temps que la loi n° 03-03 relative au terrorisme. Elle illustre davantage un besoin urgent de montrer que le Maroc se dote d'instruments de gestion et de contrôle des migrations qu'une volonté d'adapter le cadre législatif aux besoins de l'époque. Elle vise à harmoniser la législation avec les dispositions du Code pénal, codifier et sanctionner les infractions relatives à l'émigration irrégulière. L'arsenal de sanctions pénales assortissant les nouveaux délits de franchissement et d'aide au franchissement «illégaux» des frontières traduit une vision avant tout sécuritaire. En 2007 un accord avec le HCR délègue à cet organisme, critiqué par certaines migrantes, l'examen et l'octroi des demandes d'asile. Parallèlement, et avec l'Union européenne, une politique de contrôle des tentatives d'émigration irrégulière est mise en place. Son succès est réel si l'on en juge par les chiffres d'interpellations et les déclarations de satisfaction des divers pays européens. Ce qui confirme l'optique sécuritaire.

ENTRETIEN

«LES NOIRS ONT ÉTÉ MARGINALISÉS»

Professeur d'Histoire à l'Arizona State University et auteur de Black Morocco, livre consacré à l'esclavage au Maroc, Chouki El Hammel revient dans cet entretien sur les fondements historiques du racisme et les origines d'une question toujours d'actualité.

PROPOS RECUEILLIS PAR ABDELLAH TOURABI

CHOUKI EL HAMMEL
Professeur d'Histoire à l'Université de l'Arizona.

Peut-on parler de races et de racisme dans l'histoire du Maroc?
Il est problématique d'appliquer les concepts occidentaux de « *race* » dans le contexte de l'histoire du Maroc. L'équivalent du mot « *race* » dans la littérature arabe contemporaine est *'irq*, qui signifie, sur un plan étymologique, « *racine* ». Le mot «*'irq* » a été généralement utilisé pour la mise en évidence de l'origine de la lignée, mais pas nécessairement la consanguinité de la lignée elle-même. Cependant, l'image collective de la population noire reste celle de «*l'autre* » - une minorité et une couleur souvent associées à l'héritage de l'esclavage. La culture du silence et le discours dogmatique du rite malikite ont conduit à un déni des races et du racisme et ont empêché le développement d'un vocabulaire, des outils conceptuels et des méthodes d'analyse pour aborder des questions de la race et du racisme. En effet, le racisme est une expérience vécue réelle pour les gens qui ont subi ces violences dans l'histoire du Maroc. La migration subsaharienne récente a montré à quel point les attitudes racistes sont profondément ancrées dans la culture marocaine.

Quels sont alors les fondements historiques du racisme à l'égard des noirs au Maroc, et comment s'est-il manifesté au fil des siècles?
L'histoire de l'esclavage et du racisme au Maroc ne peut être considérée séparément de la terreur raciale et des horreurs de la pratique générale de l'esclavage. Pour les groupes ethniques tels que les noirs au Maroc, les problèmes de l'esclavage, des préjugés culturels et raciaux et de la marginalisation ne sont ni étrangers ni introduits par le discours colonial européen. Les noirs au Maroc ont été marginalisés pendant des siècles du fait que la culture dominante définissait ce groupe marginalisé comme *'Abid* (esclaves), Haratin (un terme problématique par lequel on entendait noirs libres, libérés ou autrefois asservis), Soudan (noirs africains), Gnawa (noirs Africains de l'Ouest), *Sahrawa* (de la région subsaharienne), ou autres termes faisant référence au fait qu'ils étaient noirs et/ou de descendants d'esclaves.

«LES NOIRS DU MAROC ONT ÉTÉ MARGINALISÉS DURANT DES SIÈCLES DU FAIT QUE LA CULTURE DOMINANTE LES DÉFINISSAIT COMME *'ABID*»

Comment les Marocains arrivaient-ils donc à concilier entre l'appartenance à une religion égalitariste, entre les Musulmans au moins, et une pratique et vision différentialistes?
Ni dans le Coran, ni dans le Hadith n'est évoquée une quelconque différence raciale entre les hommes. Le racisme ne fait pas partie de l'islam. Le Coran précise souvent comment tous les peuples sont égaux devant Dieu. Mais la moralité de la religion dépend de la moralité des gens qui interprètent les textes fondateurs de l'islam. Les ulémas de la classe dominante qui ont produit des connaissances politiques pour façonner l'opinion publique ont forgé

une interprétation et une forme d'islam adaptées à une théocratie dynastique suite à la conquête arabe. L'islam, dès son premier siècle, fut manipulé politiquement afin de servir des intérêts matériels dans des situations spécifiques. En d'autres mots, les facteurs socio-économiques et politiques ont primé sur les préceptes du Coran.

Par quels moyens l'esclavage s'est-il développé au Maroc?

Durant l'expansion de l'islam, les esclaves furent pris parmi les populations conquises, y compris les Berbères. Hormis la capture des esclaves au sud, à l'ouest et à l'est de la Péninsule arabe suivant les mouvements des armées musulmanes, les esclaves furent également pris à l'occasion de raids sur les côtes septentrionales de la Méditerranée. Ces sources devinrent de moins en moins fiables après le XII[e] siècle. Les raids menés en Afrique de l'Ouest sub-saharienne en vue de capturer des esclaves s'accrurent et devinrent encore plus fréquents quand les réserves d'approvisionnement en esclaves et captifs de guerre provenant des zones d'Europe commencèrent à décliner. Les pays musulmans, et particulièrement le Maroc, se tournèrent vers le sud, en Afrique sub-saharienne, sachant que le commerce des esclaves était une entreprise très lucrative. Ces sources, pour le Maroc, furent les premières exploitées et les « *dernières à se tarir* ». Vers le XVI[e] siècle, l'asservissement des Africains du sud du Sahara était devenu contestable car un grand nombre d'entre eux avaient embrassé la foi musulmane, soulevant ainsi la question de savoir si les esclaves subsahariens étaient ou non leurs frères et sœurs dans l'islam.

Justement, comment la question de réduire un musulman en esclavage a-t-elle été traitée par les ulémas?

Parmi les historiens, une école de pensée défend l'idée que les pays musulmans ont adopté, de manière générale, une attitude bienveillante à l'égard de l'esclavage. Cette compréhension de l'esclavage et de son fonctionnement social au Maroc n'inscrit pas les choses dans leur contexte. C'est ainsi par exemple que l'esclavage à la fin du XVII[e] siècle au Maroc, constitua le soubassement d'une société divisée d'abord par la couleur de la peau, puis par « *la race* ». Bien que la religion islamique décourage formellement la pratique de l'esclavage et que la loi islamique interdise explicitement à un musulman de réduire en esclavage un de ses coreligionnaires, des événements historiques donnent l'exemple de musulmans se livrant à de tels méfaits. L'asservissement des Haratin pendant le règne de Moulay Ismail (1672-1727) en est une illustration particulièrement marquante. La réduction à l'état de captifs des Haratin par le Sultan afin de former une armée exclusivement composée d'esclaves noirs (*jaysh `abid al-bukhari*) et le débat que cette décision suscita, marquèrent un tournant crucial dans l'histoire des relations entre les groupes de couleurs de peau différentes au Maroc.

Peut-on trouver des explications culturelles et historiques aux traitements racistes dont font l'objet les subsahariens au Maroc?

Les livres d'histoire du Maroc contiennent des représentations négatives et récurrentes des noirs, celles d'un peuple différent et possédant des coutumes inférieures. Ces représentations ont concouru à produire l'image des noirs comme étant des personnes destinées à l'esclavage. Les traits physiques, la couleur de peau notamment, étaient des éléments indispensables à l'identification d'au moins un groupe au Maroc, les noirs affranchis ou des anciens esclaves. Le terme Haratin fait référence à un groupe qui occupait une position intermédiaire entre les esclaves et les Musulmans libres, d'où leur statut social imprécis. Hormis le fait qu'ils soient assimilés à des esclaves affranchis, les Haratin étaient invariablement reconnus dans les documents historiques comme étant noirs (as-soud). Bien qu'un groupe de noirs comme les Haratin soit des descendants des peuples noirs qui habitaient la vallée de Draa depuis un temps immémorial. Ces anciens peuples noirs étaient des agronomes sédentaires. Avec l'avancée des Romains dans l'intérieur marocain, il se peut qu'on ait forcé les Berbères à se déplacer vers le sud pour concurrencer les noirs dans les oasis. Il se peut qu'ils soient entrés dans un rapport interdépendant ou de clientèle avec les Haratin. L'épisode de leur remise en captivité sous le règne du Sultan Moulay Ismail montre que l'interprétation et l'application de l'islam ne garantissaient ni la liberté ni l'intégration des noirs marocains, perçus encore comme des ex-esclaves. Le discours racial s'est formé par les conditions socio-économiques et historiques dans la société marocaine dans laquelle les noirs s'enracinaient, et a donné forme à la manière par laquelle on percevait les noirs dans la société. Le contexte social dans lequel l'édifice textuel s'est produit a eu un effet négatif durable sur le statut des gens noirs. La voix religieuse et égalitaire de l'islam s'est montrée parfois difficile à se faire entendre.

MAROC.
Esclave du XVI siècle.

Mohamed Sebbar

Secrétaire général du CNDH

INTERVIEW

« Personne ne doit avoir autorité sur la vie d'un individu »

36/23

Une récente condamnation à la peine capitale a été prononcée à l'encontre d'un marocain accusé de pédophilie à Agadir. L'occasion de se demander où se situe le combat abolitionniste au Maroc.
Dans son rapport de l'année 2005, l'IER (Instance Equité et Réconciliation ndlr) a clairement pris position contre la peine capitale dans ses recommandations. Il faut savoir que l'application de la peine de mort n'est plus effective au Maroc depuis 1993. Ce qui reste inexplicable, c'est que les tribunaux du royaume ne prennent toujours pas en compte cette réalité en continuant à prononcer des sentences capitales. Cette question est au cœur des valeurs relatives à la protection des droits de l'Homme. Aucun juge ou aucune institution ne doit à mon sens, avoir l'autorité sur la vie d'un condamné. Il existe de nombreuses autres manières de punir les accusés, plus. D'autant que l'erreur judiciaire n'est jamais inévitable. Les conséquences sont trop lourdes pour prendre ce genre de risque. Le combat abolitionniste est aujourd'hui nourri par quelques intellectuels mais surtout par un bon nombre de députés. Même si la victoire n'est pas encore là, je reste confiant pour l'avenir.

© DR

Pourtant, l'esprit de la nouvelle constitution semble s'inscrire dans un registre plutôt abolitionniste. Quel est l'obstacle qui empêche la reconnaissance juridique de l'abolition de la peine capitale ?
En effet, l'article 20 de la nouvelle constitution est clair sur cette question. Il stipule que « Le droit à la vie est le droit premier de tout être humain». Cette allusion plutôt explicite à la renonciation à la peine de mort est réellement un moment clé pour le combat abolitionniste au Maroc. De par l'existence de cet article, nous pouvons raisonnablement nous attendre à la rédaction de futures lois organiques allant dans ce sens. Sur le plan juridique, il me semble que ce n'est qu'une question de temps. Par contre, un travail important devra être effectué au niveau de l'opinion publique. Il suffit que ce combat soit accepté sur un plan socioculturel. Comme par exemple la lutte pour le droit des femmes, qui est aujourd'hui largement compris par les citoyens.

Sur la question de la peine de mort, la voix du CNDH reste plutôt inaudible. Pourquoi ? Que fait l'institution à ce sujet ?
Le CNDH n'a pas vocation à émettre un point de vue à chaque débat de société. Nous sommes un organisme qui travaille à l'échelle d'une année. Nous apportons les éléments que nous observons dans nos rapports annuels. Il est vrai que la question de la peine de mort n'apparait pas dans celui de 2013. Mais je pense que le CNDH y fera référence dans celui attendu pour 2014.